

## أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1991-2017".

## The impact of taxes on economic growth in Algeria during the period 1991 ~ 2017.

أ.د. حشبان مولود ، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية  
والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر  
hachemane@hotmail.com

أ. كنتاش سميرة ، طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 03- الجزائر

## الملخص:

يهدف هذا العمل إلى الوقوف على دور وحجم مساهمة الجباية العادية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وهل يمكن الاعتماد عليها في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني عند أي احتمال لتراجع أسعار النفط بشكل ملحوظ خاصة وأنها بلغت مستويات قياسية لم يشهدها تاريخ النفط من قبل حيث يتم الاستعانة في الجانب التطبيقي والقياسي للدراسة على عينة من المعطيات خلال الفترة 1991-2017 مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية متعلقة بكل من النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و الحصيلة الجبائية العادية باختلاف أصنافها، تدل نتائج البحث على وجود أثر موجب ومعنوي لمتغيرات الحصيلة الجبائية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لاسيما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة ، الرسوم الجمركية، الرسوم على رقم الأعمال في حين يبقى تأثير رسم التسجيل والطابع ضعيفا جدا و يكاد ينعدم.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي - الجباية العادية.

**Abstract:**

This work aims to determine the role and size of the contribution of ordinary taxes in influencing the economic growth rates in Algeria and whether it can be relied upon in shifting the national economy upwards in case of any significant drop in oil prices, especially since it is reaching record levels not seen in the history of oil before.

In the practical and econometric aspects of the study, a sample of data was collected during the period 1991-2017 compiled by the National Bureau of Statistics related to non-hydrocarbons sector economic growth and different types of regular tax revenues.

The results indicate the presence of a positive and statistically significant effect of fiscal variables on economic growth during the study period, mainly with respect to direct taxes, customs duties, business taxes, while the effect of registration fee and stamp taxes stay weak.

**Keywords words:** Economic growth, ordinary taxes,

**JEL classification:**H2. O42.

**Received:** 13/04/2018

**Revised:** 11/05/2018

**Accepted:** 19/05/2018

**Online publication date:** 01/06/2018

## مقدمة:

تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على مدى تطبيق بنود واشنطن (Washington Consensus) وكذا لتبرز العلاقة بين الحماية العادية والنمو الاقتصادي. من هذا المنطلق تبلورت إشكالية بحثنا في كيفية إعداد نظام جبائي فعال بغرض خلق مصدر مستقر نسبيا للإيرادات العامة من جهة و من جهة أخرى للحفاظ على الانضباط في الميزانية وتحقيق أقل عجز ممكن اعتمادا على بناء نموذج اقتصادي قياسي يظهر مدى مساهمة الحماية العادية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

تمثل الحماية العادية إحدى أدوات السياسة المالية، التي تهدف إلى تحقيق الأغراض المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. تجمع الحماية مختلف الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تقتطعها الدولة على العمل، رأس المال أو الاستهلاك للوصول إلى مجتمع أكثر عدالة في توزيع الدخل والثروة، وعليه تمثل الحماية الآلية التي تعتمدها الدولة لإيجاد المزيد من العدالة الاجتماعية والعدالة في نمط توزيع الدخل ككل. كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنح فترة إعفاء للموارد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاط حيوي يحقق التنمية الاقتصادية.

أما النمو الاقتصادي فهو عملية التوسع في الإنتاج خلال الأجلين القصير والمتوسط.<sup>1</sup> يعتبر الناتج الداخلي الخام (PIB) المقياس الأفضل للنمو.<sup>2</sup> إجمالاً يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة و زيادة نصيب الفرد منه.

## الدراسات السابقة:

جاءت مجمل الدراسات التي اطلعنا عليها تطبيقاً لنماذج النمو لسولو (Solo) وهارود ودومار (Harrod-Domard) ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- دراسة Gareth D Myles الأولى تحت عنوان Economic Growth and The role of taxation (2007) والثانية تحت عنوان Taxation and Economic Growth (2000) طبقت الدراسات على 14 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD و قد بنيت النماذج القياسية اعتماداً على دالة كوب دوغلاس (Cobb-Douglas) ونموذج سولو للنمو و قد خلصت الدراسات إلى أن ضريبة الدخل الشخصي تؤثر على خيار الدخل في تنظيم المشاريع وقرارات أصحاب المشاريع. وتؤدي الزيادة في ضريبة الدخل الشخصي إلى خفض النمو عن طريق تثبيط روح المبادرة.
- دراسة Jonatan Skinner تحت عنوان Economic Growth and The role of taxation (2008) طبقت الدراسة على رومانيا باستعمال طريقة التكامل المشترك و الديناميكية وتشير النتائج إلى أن جميع التغييرات الضريبية لن يكون لها نفس التأثير على النمو. فالإصلاحات التي تحسن الحوافز وتقلل من الإعانات ستكون لها آثار على حجم الاقتصاد على المدى الطويل، ولكنها قد تخلق أيضاً مقايضات بين الإنصاف والكفاءة.

## أسلوب الدراسة:

لفهم أثر الحماية العادية على النمو الاقتصادي استندنا على حزمة إحصائية سنوية باستخدام برنامج Eviews واعتماد طريقة المربعات الصغرى في حالتنا بناء نموذج إحصائي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع ممثلاً في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بدلا من معدل النمو لتجنب عدم تجانس المعطيات والحصول على الإجمالية للحماية العادية أما النموذج الثاني يعكس العلاقة بين متغير الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و مختلف أصناف الحماية العادية.

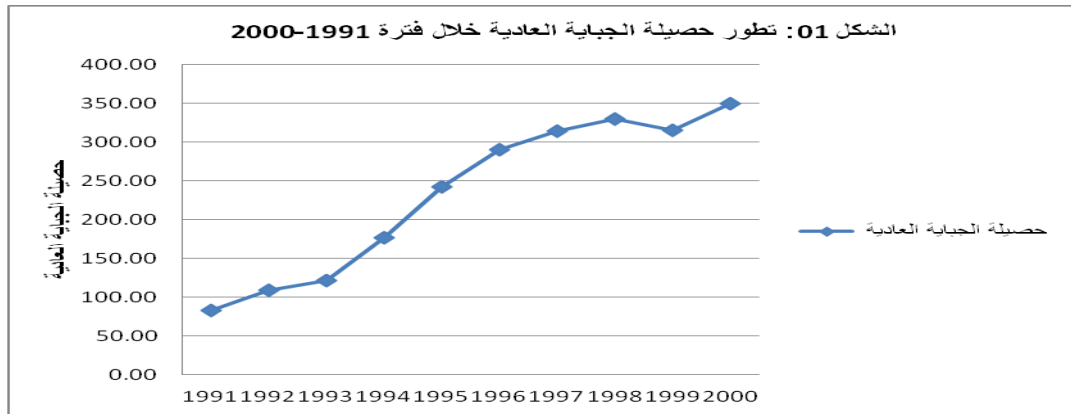
كان النظام الضريبي الجزائري خلال فترة ما قبل الإصلاحات مثقلا بالعديد من أصناف الضرائب التي لم تحقق العائد المرجو منها، لذا كان لزاما تبني عملية إصلاح جذرية لها لإدراك الدولة لضرورة الاندماج الاقتصادي.

<sup>1</sup> Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance, crises, cycles- Gualino éditeur , paris, 2004, P 30.

<sup>2</sup> Shapiro Edward, macroeconomic analysis, Thomson learning, 1995, P 429..

شرعت الجزائر كغيرها من الدول في تطبيق مجموعة من الإصلاحات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية التي كشفت عن هشاشته و جعلت النمو مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، لذا تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1991 تطبيقا لبنود واشنطن "إصلاح ضريبي بتوسيع الوعاء وتخفيض معدل الضريبة.

عرفت الجباية العادية تطورا ملحوظا من حيث الحصيلة و هيكل المشكل لها بحيث انتقلت حصيلتها من 82,7 مليار دج سنة 1991، إلى 349.50 مليار دج سنة 2000، أي بمعدل زيادة قدره 23,66% وقد مثلت حوالي 22,1% من مجموع الحصيلة الاجمالية لإيرادات الميزانية. في حين تفحص هيكلها يبين أن الضرائب على رسم الأعمال قد أخذت أعلى النسب من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1991 إذ انتقلت من 36,58% إلى 46,76% من هذا المجموع سنة 2000، لتبلغ ذروتها بحصيلة تقدر بـ 163.45 مليار دج. كما قد عرفت هذه الفترة تطورا ملحوظا في حصيلة الضرائب المباشرة حيث بلغت 22,5 مليار دج سنة 1991 لتنتقل إلى 82,02 مليار دج سنة 2000 أما ما تعلق بالدفع الجزافي فقد شهد فترة ما قبل 1998 زيادة في حصيلته، ليرتفع من 6,72 مليار دج سنة 1991 إلى 19,12 مليار دج غير أن هذه الزيادة لم تكن حقيقية، ومرددها التضخم الذي شهدته هذه الفترة والذي ترتب عنه الزيادة في الأجر الأدنى المضمون شهريا SNMG.

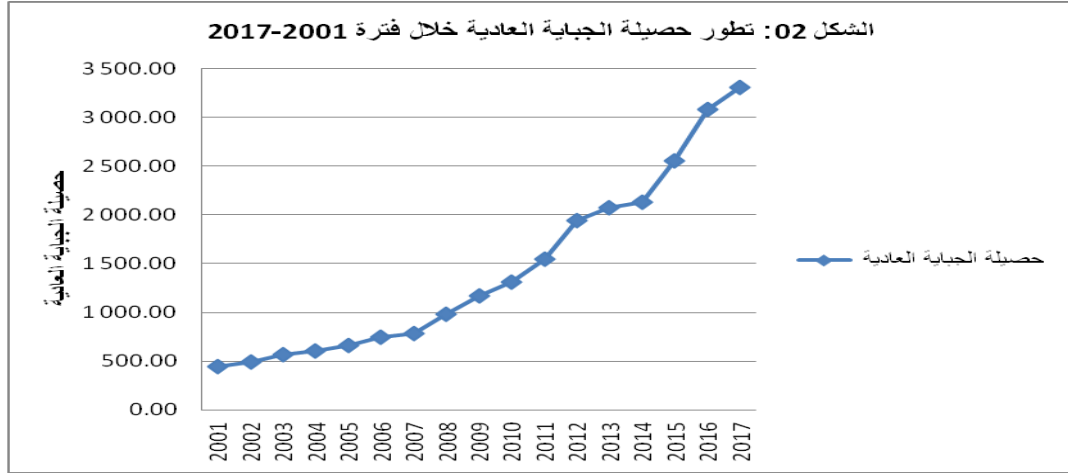


المصدر: معطيات وزارة المالية

تمكنت الجزائر- حسب المعطيات الرسمية- بين سنتي 2001 و 2013 من تحسين مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة "في موقف خارجي مريح" باحتياط صرف بلغ 194 مليار دولار و نسبة مديونية خارجية ضئيلة جدا. على صعيد الإيرادات العمومية تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الجبائية خاصة البترولية منها، ففي الفترة الممتدة من 2001-2013 فاقت معدلات نمو الضريبة 28% من 444 مليار دينار سنة 2001 إلى 1548 مليار دينار 2011. واصلت الجباية العادية تطورها حتى سنة 2013 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العمومية 34,1% من إجمالي الإيرادات العمومية.

كما عرفت الفترة الممتدة بين 2014 و 2017 تغيرات خاصة في توجه الدولة نحو تنويع الجباية و رفع حصيلة الضرائب العادية بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث بلغت الحصيلة الجبائية العادية 2126,36 مليار دينار سنة 2014 ما يمثل قرابة 36% من إجمالي إيرادات الميزانية، في حين عرفت الحصيلة الجبائية العادية ارتفاعا محسوسا حيث بلغت حوالي 3305 مليار دج سنة 2017 أي بنسبة ارتفاع تفوق 64% بالمقارنة مع سنة 2014. ما ميز هذه الفترة هو تسريع التحديث الإداري من خلال تدريب الموارد البشرية والانتقال إلى المعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى رفع سقف رقم الأعمال للتصرّح في النظام الحقيقي إلى 30 مليون دج فيما يصرح الأعوان الاقتصاديون ذوي رقم الأعمال أقل من 30 مليون دج في النظام الجزافي و ما ميز سنة 2017 هو ارتفاع معدلات الرسم

على القيمة المضافة من 7% و 17% إلى 9% و 19% مع ارتفاع رسوم التسجيل والطابع وتغير في معدل الرسم على النشاط المهني (TAP) و الذي يصنف ضمن الضرائب المباشرة .



المصدر: معطيات وزارة المالية

تسعى الدولة من خلال إصلاح النظام الجبائي إلى زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية و توسيع نطاقها أثناء إعداد ميزانية الدولة بغرض تخفيض العجز المحقق الذي يسببه انهيار أسعار البترول.

خلال عقد التسعينات بدأ التفكير في كيفية الخروج من هذه المتاعب الاقتصادية، الأمر الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج إصلاح بإشراف صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي.

بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري، مازال لم يحقق ما كان منتظرا منه، جراء هذا التحرر واعتماد سياسات الانفتاح الاقتصادي، إلا أن ملامح الانفراج بدأت تظهر مع نهاية التسعينات.

نظرا للظروف الأمنية التي مست البلاد خلال الفترة (1991-1994) شهدت معدلات النمو انخفاضا كبيرا بلغت (-2,2%) سنة 1993 وبمتوسط (-0,4%)، في حين عرف معدل النمو سنة 1995 انتعاشا قدره (3,8%)، بينما انخفض معدل النمو انخفاضا كبيرا (1,1%) سنة 1997 و هذا راجع إلى تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض المنتجات الفلاحية، بعدها وخلال 1998 عاودت معدلات النمو بالارتفاع لتبلغ (6,2%) بسبب ارتفاع أسعار البترول. في حين بلغت معدلات النمو خلال 1999 و 2000 نسبة (3,2%) و (3,8%) على التوالي. يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها (أي العوامل) في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة، وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسماء مصادر الإقراض الأجنبية، بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية<sup>3</sup>.

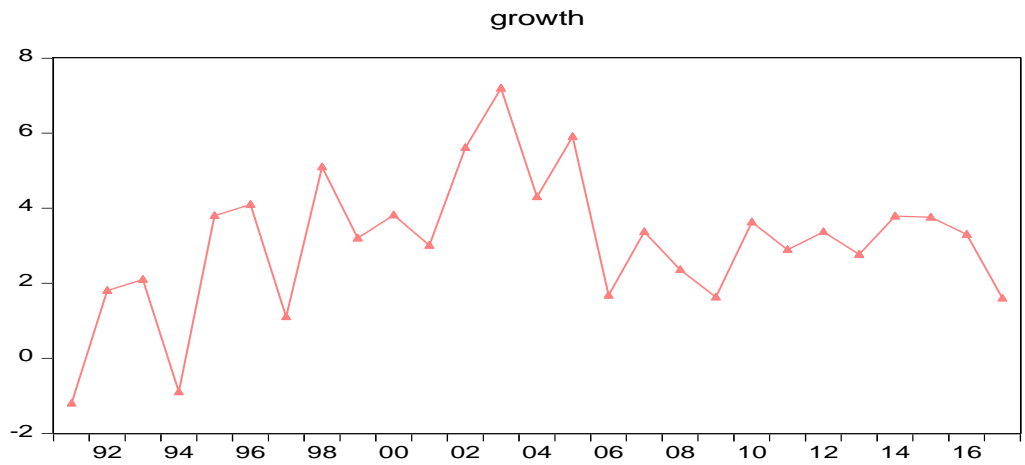
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، التي سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996، على عكس القاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.

كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998، ص 16.

● فيما يتعلق بالمرحلة ما بين (2001-2013)، ظهرت آثار التعديل الهيكلي في استعادة التوازن الاقتصادي نسبيا بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 الموجه لدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014. الجدول الآتي يوضح آثار سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي.

- شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة (2001-2013)، حيث يتراوح ما بين 1% كأدنى مستوى و 7,2% كأعلى مستوى. يعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل إلى قطاعي الفلاحة والصناعة.
- إن التراجع الحاد في أسعار البترول أدى إلى انخفاض ضريبة النفط بنسبة 7.9% في عام 2014 و 32.9% في عام 2015 مما تسبب في تدهور قيمة إيرادات الميزانية و عجز الميزانية حيث بلغ معدل النمو 3.76% ، أما وقد بلغ نسبة النمو الاقتصادي 3.3% سنة 2016 بينما تراجعت النسبة إلى 1.6% سنة 2017.

### الشكل 3 : تطور معدل النمو في الجزائر للفترة ما بين 1991- 2017



المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاءات

بعد عرض مسيرة الحصيلة الجبائية والنمو الاقتصادي بعد تجربة الإصلاح الاقتصادي بكل نتائجه وانعكاساته بقي إثبات تأثير الجباية على النمو و ذلك من خلال تقديم دراسة قياسية ملائمة.

إن بناء نموذج اقتصادي مصغر وبسيط يعطي تفسيراً للعلاقة المتبادلة بين متغيراته ليس بأمر الهين بحيث يتطلب التوفيق بين النظرية الاقتصادية، الرياضية و الإحصائية مع توفر البيانات المطلوبة مع الأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات والأخطاء العشوائية التي تنتج عنها انحرافات عن التصرفات الحقيقية للظواهر الاقتصادية المقترحة من طرف النظرية الاقتصادية. من المشاكل التي تواجه دراسة تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي هو اختيار النموذج الرياضي المناسب الذي يوافق طبيعة الواقع الاقتصادي الجزائري، و من هنا، سنقوم باختبار صحة النماذج المتوصل إليها اقتصاديا، قياسيا و إحصائيا.

يتم تقدير النماذج المدروسة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في حالي بناء نموذج انحدار خطي بسيط متكون من متغير تابع و متغير مستقل وحيد أو نموذج انحدار متعدد متكون من متغير تابع و عدة متغيرات مستقلة. في دراستنا هذه سوف نتطرق لمعرفة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات باعتباره مقياس مفسر للنمو الاقتصادي. بعد استعراض بيانات كل من حصيلة الجباية العادية وإجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1991 - 2017 نتطرق لمعرفة أثر مختلف الأصناف المكونة للجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

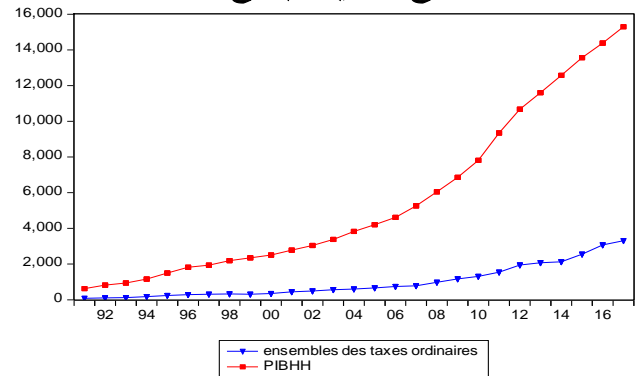
لتحديد المتغيرات المفسرة لتأثير الضرائب العادية على النمو الاقتصادي نستعين بمبادئ النظرية الاقتصادية من خلال دراسة إشارة المعلمات المقدرة ومدى تطابقها مع الواقع، والنظرية الإحصائية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير المعلمات ومختلف الاختبارات الإحصائية .

إن محاولة إيجاد علاقة بين النمو و الجباية العادية باعتماد دراسة تطبيقية مبنية على علاقة دالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ذات الطابع الخطي، بهذا الشكل تكون أمام اختيارات محددة قابلة لتفسير و دراسة السببية بين المتغيرات. بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) فإنه من الممكن الاعتماد عليه كمتغير تابع في عملية بناء نموذج يبرز أثر الضريبة، حيث أخذت معطيات الناتج الداخلي الخام بالقيمة الاسمية بدلا من الحقيقية لأن معطيات الحصيلة الجبائية ممثلة بالقيمة الاسمية (متضمنة ارتفاع أو تضخم الأسعار). حاولنا الاعتماد على القيمة الحقيقية لكل من المتغير التابع و مجمل المتغيرات المستقلة غير أن نتائج التقدير لم تكن موفقة إلى حد كبير سواء من الناحية الإحصائية أو من الناحية الاقتصادية و نفس النتيجة بعدما حاولنا التقدير باستخدام معدل النمو كمتغير تابع.

بعد القيام بتقدير النموذج والاعتماد على (PIB) كمتغير تابع حصلنا على نماذج مقبولة إحصائيا وقياسيا غير أن معالم النماذج المتحصل عليها لم تتوافق مع النظرية الاقتصادية، لذا ارتأينا وجوب الاعتماد على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات PIBHH تفاديا لإمكانية الحصول على نتائج تتعارض مع المفاهيم الاقتصادية حول العلاقات الاقتصادية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وكذلك بهدف إبراز أهمية الجباية العادية في اقتصاد بعيد عن قطاع المحروقات .

بهذا الشكل نكون قد حددنا المتغير التابع بينما المتغيرات المستقلة فتمثل في **حصيلة الجباية العادية (TX)** حيث تختلف هذه الأخيرة عن الجباية البترولية من حيث الخصائص- فنجدها تتميز بكونها مساهمات مالية هدفها تحقيق المنفعة العامة، فهي إيرادات تقطعها الدولة إما جبرا أو بمقابل. في حين تكون الجباية البترولية عبارة عن موارد مالية متاحة تعتمد الدولة عليها في تغطية نفقاتها المبرمجة. نستعرض من خلال الشكل أدناه تطور حصيلة الجباية العادية بتوافق مع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة قيد الدراسة.

الشكل 04: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و حصيلة الجباية العادية



المصدر: معطيات وزارة المالية

تأخذ السلسلتان الزمئيتان نفس السلوك حيث جاء الشكلان منتظمين تسيرهما مركبة اتجاه عام. بحيث تتكون حصيلة الضرائب العادية من  $(DD)$  حصيلة الحقوق الجمركية،  $(TXD)$  حصيلة الرسم المباشرة،  $(ENGT)$  حصيلة رسم التسجيل و الطابع،  $(TCA)$  حصيلة الرسم على رقم الأعمال،  $(DIFTX)$  حصيلة رسوم عادية أخرى.

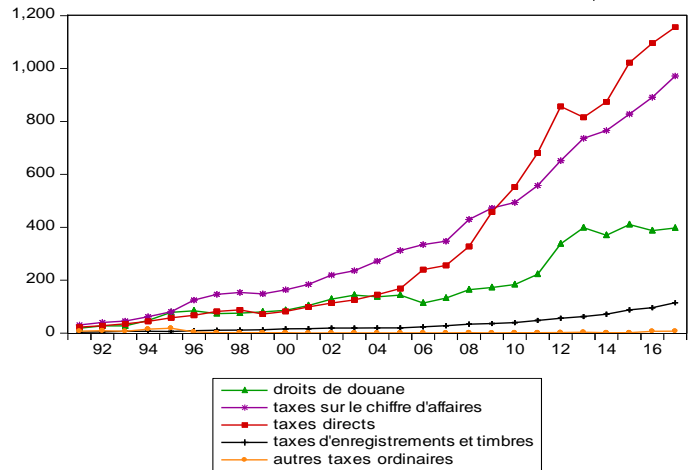
أ) **حصيلة الرسوم الجمركية (DD)**: يتركز نشاط القطاع الجمركي أساسا على تطبيق قانون التعريف الجمركية، مع تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، التي تخضع لها البضائع عند الاستيراد أو التصدير. ففي الجزائر، تمثل الإيرادات الجبائية حوالي 25% من المداخيل الجبائية لميزانية الدولة. يمكن ذكر بعض هذه الضرائب والرسوم التي تتكفل مصالح الجمارك بتحصيلها عند تطبيق التعريف الجمركية وهي الضريبة الجمركية، الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الاقتطاعات الجزافية على السلع الموجهة لإعادة البيع، الرسم الإضافي المؤقت.

ب) **حصيلة الرسم المباشرة (TXD)**: يضم الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، ضرائب أخرى مثل ضريبة الرسم المهني وغيرها. حددت المادة 02 من "قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة" أصناف المداخيل التي تشكل في

مجموعها الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة وهي الأرباح الصناعية، التجارية والحرفية؛ أرباح المهن غير التجارية (المهن الحرة)؛ المداخيل الفلاحية؛ المداخيل المحققة من إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية (العقارات)؛ مداخيل رؤوس الأموال المنقولة؛ الرواتب، الأجور، المعاشات.

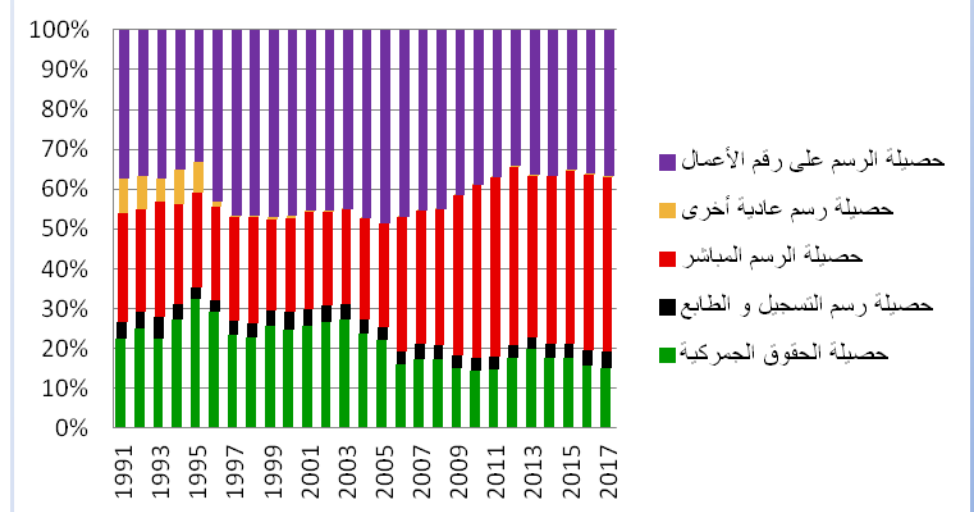
ج) حصيلة الرسم على رقم الأعمال (TCA): تضم كلا: من الرسم على القيمة المضافة للاستيراد، الرسم على القيمة المضافة الداخلي، الرسم الداخل على الاستهلاك منتجات الجعة، التبغ، الكبريت، السجائر (TIC).

### الشكل رقم 05: تطور أصناف الجباية العادية من 1991-2017



المصدر: معطيات وزارة المالية

### الشكل رقم 06: نسبة أصناف حصيلة الجباية العادية من 1991 إلى 2017



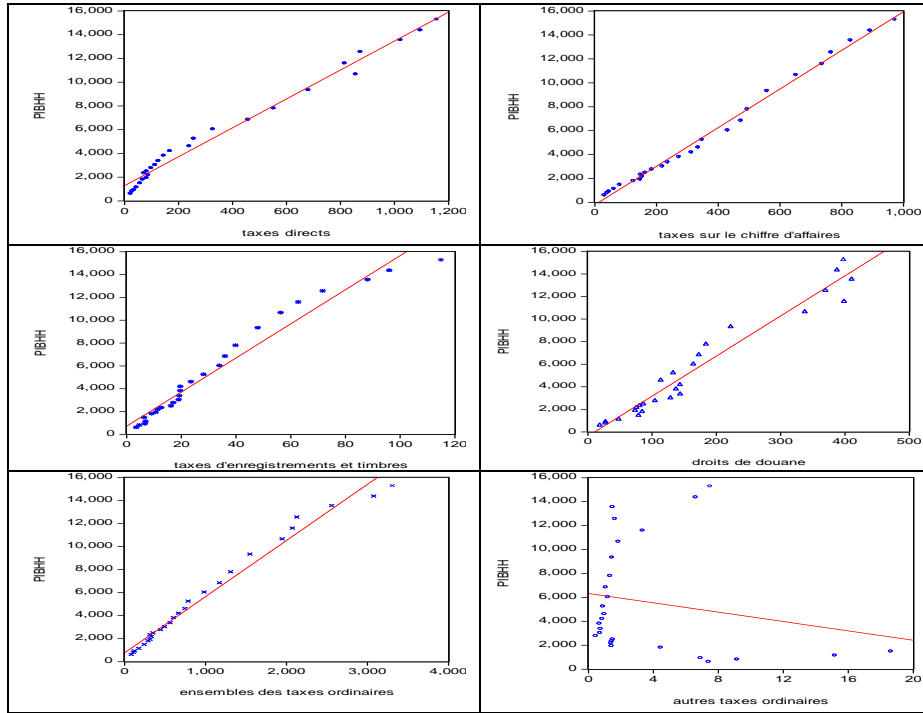
المصدر: معطيات وزارة المالية

يعكس تحصيل مختلف الأصناف الجبائية تطورا سنويا ملحوظا عبر زيادة مستمرة عدا صنف الضرائب المختلفة الأخرى، فهي تتجه نحو التقصان أو الانعدام بفعل تطبيق سياسة الإصلاح التي تهدف إلى إبراز صنف الوعاء الضريبي بالتحديد دون غموض، في حين يظهر نوع من الاستقرار في تحصيل ضريبة التسجيل و الطابع. كما يبرز الشكلان أن الدولة تعتمد بشكل كبير في وضع ميزانيتها على حصيلة الضرائب المباشرة، الرسوم الجمركية، الضرائب على رقم الأعمال.

إن الهدف من الاعتماد على الأشكال البيانية أسفله هو إبراز العلاقة الخطية التي تربط بين المتغيرات المستقلة وهي أصناف الجباية العادية و المتغير التابع وهو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و هذا ما يساعد في تقدير نموذج مقبول ذو دلالة احصائية و اقتصادية في آن

واحد. إن وضوح العلاقة الدالية في هذه الأشكال يسهم في تركيز البحث عن مشكل الارتباط الذاتي خارج إطار الشكل الدالي كما يتبين فيما بعد.

### الأشكال البيانية رقم 07: تمثيل سحابة النقاط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع



المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاءات ووزارة المالية

قصد البحث في تفسير المحددات الجبائية المذكورة للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، تم صياغة نماذج إحصائية بحيث تأخذان الأشكال الخطية التالية:

$$\text{تقدير الدالة الخطية الأولى: } PIBHH = f(TX)$$

بعد القيام بتقدير الانحدار البسيط تحصلنا على النتائج التالية:

$$PIBHH_t = 767.879 + 4.8793TX$$

$$(189.1142) \quad (0.1398)$$

$$\bar{R}^2 = 0.979 \quad F = 1216.978 \quad DW = 0.521 \quad n = 27$$

جاءت العلاقة بين المتغيرين واضحة الخطية بحد الثابت وحد متغير معنويين، وهو نفس ما بينه شكل الانتشار الخاص بهما. إن وجود علاقة طردية بين حصيلة الجباية العادية وإجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات هو نتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وهذا يعكس فكرة أن للجباية العادية دور لا يستهان به في مجال تسيير و ترقيّة الاقتصاد، كما أنها أداة فعالة في مجال السياسة المالية، وهو ما تعكسه معنوية معاملاتنا. رغم ذلك، يبقى النموذج مهما من حيث مقياس جودة التوفيق  $R^2$  العالية و المقدر ب (0.97) مع بقاء مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء حسب  $DW^4$  (0.521) الذي يجب البحث عن مسبباته الأساسية باقتراح نموذج جديد للتقدير لأنه لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج اقتصاديا لتفسير النمو خارج مجال المحروقات، فمن غير المعقول حدوث تغير مطلق و صريح للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات اعتمادا على الجباية العادية فقط مما يقتضي إعادة تقييم لنماذج أخرى من حيث الصياغة النظرية والإحصائية.

قبل الخوض في تفرعات محتملة الخاصة بالوقوف على أهم نموذج يفسر الظاهرة المدروسة، أردنا المبادرة في دراسة فيما إذا كان مشكل الارتباط الذاتي متعلق بغياب الدينامكية في النموذج. إن طبيعة المعطيات السنوية المستخدمة قد تستوعب وجود تأثير ديناميكي من الدرجة

<sup>4</sup> Durbin Watson (DW) autocorrelation test.



الأولى. إلا أن إضافة متغير حصيلة الجباية العادية مؤخر بفترة زمنية واحدة وحتى الثانية  $PIBHH = f(TX, TX_{t-1}, TX_{t-2})$  لم يساهم في حل إشكالية الارتباط الذاتي كما يبينه التقدير التالي الذي جاء بهدف تحديد فترة الإبطاء الملائمة. وقد تحصلنا على النتائج التالية:

$$PIBHH_t = 814.55 + 5.59TX - 6.21TX_{t-1} + 4.19TX_{t-2}$$

$$(189.576) \quad (0.335) \quad (2.535) \quad (1.687)$$

$$\bar{R}^2 = 0.98 \quad F = 434.099 \quad DW = 0.30 \quad n = 25$$

مبدئياً يمكن رفض هذا النموذج بسبب تضارب إشارة الأطراف الديناميكية - وجود علاقة عكسية بفترة إبطاء واحدة ( $t-1$ ) وعلاقة طردية بين حصيلة الجباية العادية بفتري السنة ( $t-2$ ) - إضافة لتعمق مشكل الارتباط الذاتي، ضف إلى ذلك تضاربه مع مبادئ النظرية الاقتصادية وتعارضه مع تقنيات تحصيل الضريبة و حسابات الخزينة العمومية ومتطلبات سنوية الميزانية. مما سبق ذكره يستوجب البحث عن بدائل أخرى خارج التقدير الديناميكي.

من هنا، يتضح التأثير المباشر للجباية العادية خلال الفترة الحالية ( $t$ ) و من خلال النموذج الموالي يمكن تحديد أصناف الضرائب التي تؤثر مباشرة على نمو الناتج خلال الفترة الحالية ( $t$ ).

#### تقدير الدالة الخطية الثانية: $PIBHH = f(TXD, TCA, DD, ENGT, DIFTX)$

لإبراز وإعطاء رؤية حول مساهمة مركبات الجباية العادية في تشكيل  $PIBHH$  أردنا اعتماد نفس الأسلوب (القيام بتقدير الانحدار الخطي المتعدد) لقياس اثر كل منها على الناتج بهدف تفادي مشكل الارتباط تحصلنا على النتائج التالية:

$$PIBHH_t = 286.98 + 4.37TXD + 9.14TCA + 2.35DD + 2.89ENGT - 3.41DIFTX$$

$$(127.348) \quad (0.653) \quad (1.100) \quad (1.276) \quad (6.650) \quad (10.424)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \quad F = 3327.29 \quad DW = 2.12 \quad n = 27$$

وجود علاقة طردية بين مختلف مركبات الجباية العادية وإجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات هو نتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، بينما يظهر النموذج وجود علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و الأصناف الأخرى للجباية العادية ( $DIFTX$ ) يظهر بوضوح تأثير الضرائب المباشرة خلال نفس الفترة ودون إبطاء هذا راجع إلى أن إجمالي حصيلة الضرائب المباشرة يوجه إلى ميزانية الدولة بنسبة 100%.

بين التقدير انحصار معنوية عند درجة معنوية (5%) بالنسبة للحد الثابت و متغيرات الضرائب المباشرة و الضرائب على رقم الأعمال تشير النتائج أن القيمة المحسوبة ل  $t$ -student أكبر من القيمة الجدولة  $t_c$  كما أن الرسوم الجمركية معنوية عند الدرجة (10%)، في حين تبقى كل من رسوم التسجيل و الطابع غير معنوية. كما وقد بلغت قيمة معامل التحديد  $\bar{R}^2$  (0.99) مما يعني وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

#### تقدير الدالة الخطية الثالثة: $PIBHH = f(TXD, TCA, DD)$

إن تصفح جدول مساهمة كل جباية في الجباية العادية دفع نحو إعادة النظر في هذه الصياغة خاصة من حيث تأثير جباية التسجيل و الطابع الضرائب الأخرى غير المصنفة أثبتت عدم معنويتها في بعض النماذج المقدره.

$$PIBHH_t = 256.747 + 4.368TXD + 2.290DD + 9.486TCA$$

$$(82.652) \quad (0.507) \quad (1.218) \quad (0.756)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \quad F = 6009.36 \quad DW = 2.11 \quad n = 27$$

وجود علاقة طردية بين مختلف مركبات الجباية العادية وإجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات هو نتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، يظهر بوضوح تأثير الضرائب المباشرة، حصيلة الرسوم الجمركية و حصيلة الرسم على رقم الأعمال خلال نفس الفترة ودون إبطاء. يلاحظ أيضاً أن مرونة كل من هذه المتغيرات تختلف نسبتها عن بعضها البعض مع تفوق تأثير الرسوم على رقم الأعمال تليها الضرائب المباشرة مع دلالة إحصائية واضحة لكلا المعلمتين عند درجة معنوية (5%) بينما تبقى مرونة الرسوم الجمركية أقل مع دلالة إحصائية عند درجة المرونة (10%) ومنه يتميز هذا النموذج عن سابقه في التخلص من مشكل الارتباط الناقص.

كما سبق نجد أن الاختبارات السابقة للنماذج الثلاث المتعلقة بتحليل العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي معبر عنها بإجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و حصيلة الجباية العادية. نستنتج أن النموذج الثالث الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات المستقلة الرسوم الجمركية، الرسوم على رقم الأعمال و الرسوم المباشرة مقبول إحصائياً واقتصادياً بحيث تمثل المعالم المقدرة لهذه المتغيرات نسبة مساهمة كل ضريبة في إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (المتغير التابع).

### النتائج:

تتلخص نتائج الدراسة فيما يلي:

- تأثر النمو بإجمالي التحصيل الجبائي.
- وجود أثر موجب ومعنوي للمتغيرات الحصيلة الجبائية على النمو لاسيما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، الرسوم الجمركية، الرسم على رقم الأعمال في حين يبقى تأثير رسم التسجيل و الطابع محدود بسبب ضعف مداخله.
- الزيادة في حصيلة الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة لها تأثير أكبر على الناتج من زيادة في ضريبة الرسوم الجمركية.
- النمو يتأثر بحصيلة الجباية العادية لنفس السنة دون فترات إبطاء لأنه يتم تقديرها سنويا قبل تحصيلها بصفة حقيقية كما هو معمول به خلال صياغة قوانين المالية السنوية.

### الخاتمة:

يفتقد الاقتصاد الجزائري إلى التراكمية و الاستمرارية في النمو على مدى زمني طويل في جميع القطاعات، حيث لم يكن هناك أي تركيز خلال فترة الدراسة على قطاع بعينه ليكون قاطرة النمو الاقتصادي، كما أن القاعدة الإنتاجية لا تتناسب مع الموارد التي تملكها، خصوصاً المورد البشري. لذا وعند اعتمادنا على بناء نموذج قياسي حاولنا إدخال تراكم رأس المال و العمل كمتغيرات تفسيرية مرافقة للجباية العادية غير أننا لاحظنا عدم معنويتها لذا اكتفينا بإبراز تأثير الجباية العادية بمختلف أصنافها بغض النظر عن المتغيرات المستقلة الأخرى. من نتائج الدراسة تبين لنا أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن فرصة الاعتماد على الجباية العادية في تفسير النمو الاقتصادي مما يمثل تهديداً على السيولة الاقتصادية الوطنية في حالة تراجع أسعار النفط إلى مستويات دون الستين دولاراً للبرميل في الفترة الحالية.

### الاقتراحات:

- بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن طرح التوصيات التالية:
- على الإدارة الضريبية توسيع استخدام نظام المعلومات الضريبي و تطويره.
  - ضرورة الرفع من كفاءة الإدارة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب و الغش الضريبيين.
  - يجب أن يكون التشريع الضريبي مكيفاً وفق منهجية علمية، أي بناء القرارات الجبائية يجب أن يستند على دراسات مسبقة و غير عشوائية مع مراعاة ثلاثة عوامل و هي :
  - توسيع قاعدة الإخضاع الضريبي عوض الرفع من المعدلات الضريبية على فئة معينة دون الأخرى لتجنب تراكم الاقتطاع على نفس قاعدة الإخضاع وذلك قصد الحفاظ على تجدد وتكاثر المادة الخاضعة بصفة تلقائية.
  - عقلنة و متابعة منح الامتيازات الجبائية.

➤ إعادة النظر في السلم الضريبي لفئة الأجراء و أصحاب الرواتب المتوسطة و المنخفضة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية لهذه الفئة.  
- ضرورة تفعيل النظام الضريبي بما يتماشى مع التطورات التي حدثت وسوف تحدث بالنسبة للاقتصاد الجزائري والعالمي على حد سواء.

## المراجع:

### - العربية:

- [1]- رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع- الجزائر ، 2014.
- [2]- عبد الحميد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2003.
- [3]- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها- حالة الجزائر، مصر، السعودية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه 2014، جامعة الجزائر3.
- [4]- جورج كويتنس، إريك أوفرا دال "السياسة المالية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، تحدي كبير"، مقال منشور في مجلة التمويل والتنمية، ص.ن. د، واشنطن، العدد 04، ديسمبر 1994
- [5]- حسن عواضة، عبدالرؤوف قطيش، المالية العامة الضرائب والرسوم، دار خلود للطباعة والنشر بيروت، 1995.
- [6]- نامق صلاح الدين، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1966.

### - باللاتينية:

- [7]- Pierre Bel frame, la fiscalité en France ,10<sup>ème</sup> édition, Hachette supérieur, Paris, 2004.
- [8]- Régis Bourbonnais, économétrie, 6ème édition Paris, Dunod, 2006.
- [9]- Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance, crises, cycles, Gualino éditeur, Paris, 2004.
- [10]- Gareth D. Myles, Economic Growth and The role of taxation University of Exeter and Institute for Fiscal Studies London, March 2007.
- [11]- Gareth D. Myles, Taxation and Economic Growth, Institute for Fiscal Studies London, 2000.
- [12]- Jonatan Skinner, Economic Growth and The role of taxation, economics department, Dartmouth College, 2008.
- [13]- Shapiro Edward, macroeconomic analysis, Thomson learning, 1995.
- [14]- David Romer, Macroéconomie Approfondie, Traduit de l'Américain par Fric Mazerolle, Ediscience International Paris France 1997.
- [15]-Mustapha Bensahli, La gouvernance en fiscalité et ses sept règles capitales « Expérience Algérienne », ENAG EDITIONS – ALGER 2014.
- [16]- Michel Aujean et Jean –Hervé Lorenzi, Fiscalité et croissance, éditions descartes & cie, 1<sup>re</sup> édition, avril 2011, Paris, Presses Universitaires de France.